بيـــان

حول نتائج الاجتماع المشترك بين وزير المالية ونقيب المحامين بشأن التسجيل بمنظومة الفاتورة الالكترونية

في إطار الجهود القانونية التي تبذلها نقابة المحامين لعرض وبيان رؤيتها ورؤية جموع المحامين بشأن مدى جواز تطبيق منظومة الفاتورة الإلكترونية على مهنة المحاماة والعقبات الواقعية والقانونية والدستورية التي تحول دون ذلك للوصول الى حل الأزمة في اطار التطبيق الصحيح لنصوص القوانين والدساتير واللوائح وما يتفق مع الطبيعة القانونية لمهنة المحاماة ؛ فقد جرى عقد اجتماع بين الدكتور / محمد معيط وزير المالية والأستاذ / عبد الحليم علام نقيب محامي مصر ورئيس اتحاد المحامين العرب ، بحضور الأستاذ / مختار توفيق رئيس مصلحة الضرائب المصرية ، والسيدة / رشا عبد العال معاون رئيس المصلحة ، و بحضور الأستاذيْن مجدي سخي و يحيى التوني وكيليْ النقابة ، والاستاذ عبدالمجيد هارون امين صندوق نقابة المحامين، والأمينيْن العاميْن الأستاذيْن محمود الداخلي وأبو بكر الضوة.

وقد أسفر الاجتماع عن الآتي :

أولاً :

توجيه السيد الدكتور وزير المالية إلى تشكيل لجنة مشتركة بين وزارة المالية؛ ممثلة في مصلحة الضرائب ونقابة المحامين، وذلك لدراسة المشكلة والوصول إلى حلول تأخذ في الاعتبار ما عرضته نقابة المحامين من رؤية ووجهات نظر .

ثانياً :

منح مهلة حتي تنتهي اللجنة من أعمالها ، وذلك لاتخاذ مايلزم من إجراءات وقرارات وفقا للقواعد التي تتوافق عليها اللجنة ، لوضع تصور لحل كافة المشكلات التي تعترض العلاقة بين المحامين ومصلحة الضرائب بما فيها منظومة الفاتورة الالكترونية.

٤٩ (أ) شارع رمسيس ـ القاهرة . الرقم البريدى : ١١٦٦٩ فاكس : ٢٥٧٦٠٥٢٨

وفي هذا الصدد

توجه نقابة المحامين - نقيباً و مجلسًا - عظيم الشكر للسيد وزير المالية على تفهمه لرؤية نقابة المحامين ، وعلى توجيهاته بتشكيل لجنة مشتركة لدراسة المشكلات ، ومنح مهلة لحين انتهاء اللجنة من أعمالها ، و تقدر وتثمن جهود وزارة المالية ومصلحة الضرائب المصرية في السعي إلى رقمنة كافة الأعمال الحكومية لكافة فئات الدولة التي تخضع جميعها للقانون والمشروعية الدستورية على حد سواء ، دون إخلال بالطبيعة الدقيقة والفروق الجوهرية بين فئة وأخرى في نطاق الحدود التي رسمها الدستور والقانون ، سيما وأن نقابة المحامين تحمل وحدها وعلى كاهلها أعباء الرعاية الصحية والاجتماعية للمحامين من معاش وعلاج وغيرها من الخدمات والأعباء فضلاً عن مرتبات موظفيها ، بغير أن تثقل كاهل الدولة بشئ من ذلك جميعه .

وتشدد نقابة المحامين

على أنها أول من يحترم القانون ويرعى حدوده ، وتلفت النظر إلى أنها مسجل بها ما يزيد عن أربعمائة وعشرين ألف محام معظمهم لديه بطاقة ضريبية ، حيث سبق وأن جعلتها النقابة - في مرحلة سابقة - شرطاً من شروط القيد واستمراره وقيداً على تلقي كافة الخدمات في نقابة المحامين .

٤٩ (أ) شارع رمسيس - القاهرة . الرقم البريدى : ١١٦٦٩ فاكس : ٢٥٧٦٠٥٢٨

وفي الوقت ذاته تؤكد النقابة مشدداً أنها سلكت - ولا زالت تسلك -كل السبل المتاحة والممكنة لحل الأزمة في الأطر القانونية والدستورية المشروعة مع السلطتين التنفيذية والقضائية .

وتهيب بكافَّة الزميلات والزملاء المحامين ضبط النفس ومنح الفرصة الكاملة والمناخ اللازم للجنة التي سيجري تشكيلها لمباشرة أعمالها في هدوء ؛ حتى تصل إلى النتائج المرجوة التي يتطلع إليها جموع المحامين ، وعدم الانسياق خلف بعض الدعوات التي لا تستهدف تجاوز الأزمة وحلها ، بقدر ما تستهدف تفاقمها بغير حل بغية السعي إلى تصعيد المشكلات في هذه المرحلة ، وتصديرها للنقيب المنتخب والمجلس لأغراض معلومة .

وفق الله الجميع ،،،

نقيب المحامين
أ/ عبدالحليم علام
ورئيس اتحاد المحامين العرب

٤٩ (أ) شارع رمسيس - القاهرة . الرقم البريدى : ١١٦٦٩ فاكس : ٢٥٧٦٠٥٢٨